

الاتحاد الدولي للاتصالات

**ITU-T**

قطاع تقييس الاتصالات  
في الاتحاد الدولي للاتصالات

## الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات

جنيف، 1-9 مارس 2022

**القرار 60 – التصدي لتحديات تطور نظام  
تعرف الهوية/الترقيم وتقاربه مع  
الأنظمة/الشبكات القائمة على بروتوكول  
الإنترنت**



## تمهيد

الاتحاد الدولي للاتصالات وكالة متخصصة للأمم المتحدة في ميدان الاتصالات. وقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T) هو هيئة دائمة في الاتحاد الدولي للاتصالات. وهو مسؤول عن دراسة المسائل التقنية والمسائل المتعلقة بالتشغيل والتعريف، وإصدار التوصيات بشأنها بغرض تقييس الاتصالات على الصعيد العالمي.

وتحدد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) التي تجتمع مرة كل أربع سنوات المواضيع التي يجب أن تدرسها لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات وأن تُصدر توصيات بشأنها.

وتتم الموافقة على هذه التوصيات وفقاً للإجراء الموضح في القرار رقم 1 الصادر عن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات.

وفي بعض مجالات تكنولوجيا المعلومات التي تقع ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات، تعد المعايير اللازمة على أساس التعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC).

القرار 60 (المراجع في جنيف، 2022)

## التصدي لتحديات تطور نظام تعرف الهوية/الترقيم وتقاربه مع الأنظمة/الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت

(جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012؛ جنيف، 2022)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (جنيف، 2022)،

إذ تشير إلى

أ) القرار 133 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، فيما يتعلق بالتقدم المستمر نحو التكامل بين الاتصالات والإنترنت؛

ب) القرار 101 والقرار 102 (المراجع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

ج) الدور المتطور للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات المنصوص عليه في القرار 122 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) لمؤتمر المندوبين المفوضين،

وإذ تلاحظ

أ) العمل الجاري في لجنة الدراسات 2 لقطاع تقييس الاتصالات (ITU-T)، بشأن تقصي الجانب التطوري لنظام الترقيم، بما في ذلك "مستقبل الترقيم"، باعتبار شبكات الجيل التالي (NGN) وشبكات المستقبل (FN) بيئة العمل لنظام الترقيم مستقبلاً؛

ب) أن الانتقال من الشبكات التقليدية إلى الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت (IP) يجري بخطى سريعة مع الانتقال إلى شبكات الجيل التالي وشبكات المستقبل؛

ج) القضايا الناشئة بشأن التحكم الإداري لأرقام قائمة على أساس خدمات اتصالات دولية؛

د) القضايا المقبلة بشأن تقارب أنظمة الترقيم والتسمية والعنونة وتحديد الهوية (NNAI) إلى جانب تطور شبكات الجيل التالي وشبكات المستقبل، والقضايا المرتبطة بشأن الأمن والتشوير وقابلية الاحتفاظ بالرقم والانتقال من نظام إلى آخر؛

هـ) الطلب المتزايد على موارد الترقيم/تعرف الهوية في الاتصالات المشار إليها بوصفها من آلة إلى آلة (M2M)؛

و) الحاجة إلى مبادئ وخارطة طريق لتطور موارد الاتصالات الدولية التي يرجى أن تساعد في نشر تكنولوجيا متقدمة لتحديد الهوية على نحو متوقع وفي الوقت المناسب،

تقرر أن تُكلف لجنة الدراسات 2 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد، ضمن ولاية قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد

1 بأن تواصل، بالاتصال مع لجان الدراسات الأخرى ذات الصلة، دراسة المتطلبات اللازمة في مجال الاتصالات لبناء هيكل موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعريف الهوية والحفاظ عليها فيما يتعلق بنشر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستقبلية بما في ذلك الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

2 بأن تكفل استمرار وضع المتطلبات الإدارية لاستخدام أنظمة إدارة موارد الترقيم والتسمية والعنونة وتعريف الهوية الحالية؛

3 بمواصلة وضع مبادئ توجيهية وإطار لتطور أنظمة الترقيم والتسمية والعنونة وتعريف الهوية الخاصة بالاتصالات الدولية وتقاربها مع أنظمة قائمة على بروتوكول الإنترنت واستخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة وخدماتها، وذلك بالتنسيق مع لجان الدراسات المعنية والأفرقة الإقليمية المرتبطة بها لوضع أساس لأي تطبيقات جديدة،

*تُكَلِّف لجان الدراسات ذات الصلة، لا سيما لجنة الدراسات 13 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد*

- 1 بدعم عمل لجنة الدراسات 2 بحيث تضمن أن تقوم هذه التطبيقات على أساس مبادئ توجيهية مناسبة وإطار لتطوير نظام التقييم/تعرف الهوية الخاص بالاتصالات الدولية لتلبية احتياجات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة وخدماتها؛
- 2 بالمساعدة في استجلاء أثر الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الناشئة وخدماتها على نظام التقييم/تعرف الهوية،

*تُكَلِّف مدير مكتب تقييس الاتصالات*

- 1 باتخاذ التدابير المناسبة لتسهيل الأعمال آنفة الذكر بشأن تطوير نظام التقييم والتسمية والعنونة وتعرف الهوية وتطبيقاته فيما يتعلق بالاتصالات الدولية؛
- 2 بتبادل الخبرات فيما يتعلق بهذا القرار،

*تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع إلى*

- 1 الإسهام في هذه الأنشطة انطلاقاً من شواغلها وتجاربها الوطنية؛
- 2 المشاركة والمساهمة في الأفرقة الإقليمية لمناقشة المسألة وتعزيز مشاركة البلدان النامية<sup>1</sup> في هذه المناقشات.

---

<sup>1</sup> تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.